

اتفاق تعاون في مجال إدارة القضاء بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة مالطا

إن حكومة الجمهورية التونسية
وحكومة مالطا،

اقتناعا منهما، بجدوى إرساء علاقات متينة للتعاون في مجال التصرف وإدارة القضاء بين
وزارتي العدل بالبلدين،
واقناعا منهما أن هذا الشكل من التعاون يندرج في إطار علاقات الصداقة الجيدة التي تربط
البلدين،

ورغبة منهما في الاستفادة من التجارب والإمكانيات المتاحة لكل منهما في المجال القضائي،
اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى

يتبادل الطرفان المعلومات حول التنظيم القضائي وإدارة المحاكم التي يتكوّن منها نظامهما
القضائي.

ويتبادلان أيضا نماذج الأحكام القضائية، والمطبوعات وغيرها من الوثائق.

المادة الثانية

يتبادل الطرفان المتعاقدان كل التجارب المفيدة في مجال التصرف المعلوماتي في إدارة
القضاء وكذلك كل التطبيقات والبرامج الهامة المستغلة بأحد البلدين؛

ويسيران لبعضهما الإطلاع على المناهج والنظم الإحصائية المستعملة في التصرف في إدارة
القضاء.

ويتبادلان أيضا المنشورات والمجلات ذات العلاقة بنشاط المحاكم وكذلك الجرائد الرسمية
المشتملة على التشريعات الجديدة.

المادة الثالثة

يوفر كل طرف للآخر أكثر ما يمكن من المعلومات المتعلقة ببرامج التكوين الأساسي والمتخصص للقضاء ومساعدتي القضاء.

المادة الرابعة

يعلم كل طرف الآخر بنتائج أعمال الندوات الدولية التي يتولى تنظيمها في المجالين القانوني والقضائي ويتبادلان الدعوات للمشاركة فيها.

المادة الخامسة

يتشاور الطرفان و يحددان مواقف مشتركة حول مواضيع ذات صبغة دولية وذلك قبل انعقاد أية ندوات أو غيرها من التظاهرات الدولية ذات العلاقة بنشاط مصالحهما.

المادة السادسة

يعين كل من الطرفين منسقا يعهد له بمتابعة تنفيذ هذا الإتفاق.

المادة السابعة

أبرم هذا الاتفاق لمدة غير محددة، ويدخل حيز التنفيذ فور التوقيع.

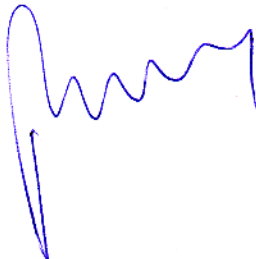
يمكن لكل من الطرفين المتعاقدين وضع حدّ للعمل بهذا الاتفاق بمجرد إعلام كتابي.

وحرر بتونس في 31 ماي 2007 في نظيرين باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية لجميعها نفس القوة القانونية.

عن حكومة مالطا

وزير العدل

طونيو جورج



عن حكومة الجمهورية التونسية

وزير العدل وحقوق الإنسان

البشير التكري

